الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ: ١٢ مايو ٢٠٠٤

قاض بريطاني يسمح لعائلات قتلى عراقيين بالطعن في رفض الجيش التحقيق في وفاتهم

# لندن تواجه ضغوطا متزايدة بعد قرار المحكمة العليا وتقرير «العفو الدولية»

ازدادت الضغوط على الحكومة البريطانية أمس بعد موافقة المحكمة العليا على الطعن في رفض الجيش البريطاني التحقيق في مقتل 12 عراقيا برصاص بريطاني، وهو ما يأتي بعد الاتهامات التي وجهتها منظمة العفو الدولية للجنود البريطانيين في العراق بقتل مدنيين من بينهم طفلة في الثامنة من عمرها وأحد المدعوين في حفل زفاف من دون أن يشكلا أي تهديد واضح، في حين شكك مسؤولون بريطانيون مجددا بصور تعذيب المعتقلين، واعتبروها ملفقة.

وقالت المنظمة المدافعة عن حقوق الانسان الليلة قبل الماضية: إن بريطانيا تقوض حكم القانون في العراق لعدم تحقيقها في ملابسات هذه الحوادث على النحو اللائق. وأضافت في تقرير ان الجنود البريطانيين انتهكوا المعايير الدولية لحقوق الانسان. وقال: «ان رد فعل الجيش البريطاني إزاء قتل المدنيين الذي يشتبه في أنه وقع خارج نطاق القانون يقوض حكم القانون بدلا من ان يعززه»، وأضاف ان الجيش البريطاني «لم يجر تحقيقات في كل وقائع قتل المدنيين والتحقيقات التي اجريت فشلت في ضمان تحقيق العدالة ويبدو انها اجريت ذرا للرماد في عيون اسر الضحايا فقط».

وقالت المنظمة إن القوات البريطانية شاركت في قتل 37 مدنيا على الاقل منذ الاول من مايو/ايار عام 2003 حين انتهت حرب العراق رسميا. وأورد التقرير تسع وقائع قتل في منطقتي البصرة والعمارة بجنوب العراق، بينها قتل طفلة في الثامنة من العمر تدعى حنان صالح مطرود بالرصاص في 21 اغسطس/آب عام 2003 قرب قريتها.

وقال شاهد عيان للمنظمة: إن حنان قتلت حين استهدفها جندي وأطلق عليها النيران من على بعد نحو 60 مترا، الا أن الجيش أعلن أنها لقيت حتفها بغير عمد بطلقة تحذيرية. وأوردت المنظمة أيضا مقتل غانم كاظم الذي قتل بالرصاص أمام منزله خلال الاحتفال بزفاف عائلي. وقالت إن التحقيقات في وقائع القتل لفتها السرية، هذا إن كانت قد أجريت أصلا وإن أهالي الضحايا لم يحصلوا على معلومات كافية حول كيفية التقدم بطلبات للحصول على تعويض.

وقال متحدث باسم وزارة الدفاع إن الحكومة تدرس التقرير، وأضاف «نحن على علم بالمخاوف التي أبدتها منظمة العفو الدولية ونبحث النقاط التي أثارتها. وسنرد بالتفصيل في الوقت المناسب».

وتحدثت المنظمة أيضا عن قتل العديد من المدنيين خلال مظاهرات وقيام جماعات أهلية مسلحة بقتل أنصار لحكومة صدام حسين. وقالت منظمة العفو: «ان الحكومات كافة يقع على عاتقها ضمان حق الحياة. وفي حالات القتل المشتبه فيها يجب على الحكومة ان تقوم بتحقيق كامل وواف ومستقل ومحايد.. وان تقدم للعدالة الاشخاص المشتبه لاسباب منطقية بمسؤوليتهم».

ورفع محامون يمثلون 12 أسرة عراقية، تقول ان أفرادا منها قتلوا خارج اطار القانون على ايدى القوات البريطانية في العراق، دعوى الاسبوع الماضي امام المحكمة العليا في بريطانيا.

وسمحت المحكمة العليا في لندن أمس لمحامي الأسر العراقية بالطعن في رفض الحكومة فتح تحقيقات مستقلة. وسمح القاضي أندرو كولينز لاثنتي عشرة أسرة بالمجادلة بأن المعاهدة الأوروبية لحقوق الانسان تنطبق على حالاتهم، وأضاف إن «السماح لهم يعني مجرد أن هذه النقطة قابلة للمجادلة».

وجادل فيل شاينر، أحد محامي الاسر، بأن الحرب على العراق كانت انتهت رسميا حين توفي الضحايا وبريطانيا كانت قوة محتلة فإنه يتعين تطبيق المعاهدة الأوروبية. وقال إن العديد من وقائع القتل جرت حين كان الضحايا في منازلهم أو يمارسون حياتهم اليومية.

وكان رجل قد قتل أثناء عمله في مزرعة وآخر أثناء اصطياده السمك من نهر وقتل رجل آخر في سيارته أثناء عودته إلى منزله. وقال شاينر إن الجنود البريطانيين قتلوهم بالرصاص وإن الجيش البريطاني رفض التحقيق في وقائع القتل على النحو اللائق.

إلى ذلك، ذكرت تقارير صحافية أمس أن مصادر عسكرية بريطانية تصر على أن الصور التي نشرت قبل عشرة أيام للجنود وهم يسيئون معاملة السجناء العراقيين ملفقة. وقالت مصادر من وزارة الدفاع لصحيفة «ديلي تليجراف» إن الصور يبدو وكأنها جرى «تلفيقها» في إحدى الثكنات العسكرية بشمال إنجلترا.

وقال المحرر بصحيفة «الدايلي ميرور» بيير مورجان إنه يؤيد المزاعم التي نشرتها الصحيفة مرارا خلال الأيام العشرة الماضية بأن القوات البريطانية تسيء معاملة السجناء العراقيين وأنهم تبادلوا «صورا تذكارية» في ما بينهم. غير أنه ترك الباب مفتوحا بشأن التساؤلات حول أصل تلك الصور. وذكر بيان من صحيفة «ميرور» «اننا مازلنا واثقين تماما بأن تلك الصور توضح بدقة إساءة خطيرة لأحد المعتقلين على يد أعضاء من كتيبة لانكشاير». (وكالات)

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية